لتحقيق الأمن والاستقرار والتوصل إلى حل سياسي شامل

المجلس الوزاري الخليجي يؤكد دعمه الكامل لمجلس القيادة الرئاسي اليمني

مكة المكرمة /سبأ

أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدعم الكامل لمجلس القيادة الرئاسي، برئاسة فخامة الدكتور رشاد محمد العليمي، لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، والتوصل إلى حل سياسي شامل، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216، بما يحفظ لليمن سيادته ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله.

ورحّب المجلس الوزاري، باستمرار الجهود المخلصة التي تبذلها المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، والاتصالات القائمة مع كافة الأطراف اليمنية، لإحياء العملية السياسية، بما يؤدي إلى تحقيق حل سياسي شامل ومُستدام في اليمن، وأهمية انخراط الحوثيين بإيجابية مع الجهود الدولية والأممية الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية، والتعاطي بجدية مع مبادرات وجهود السلام لتخفيف المعاناة عن أبناء الشعب اليمني.

وجدد المجلس الوزاري في البيان الختامي الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ163 الذي عُقد في مكة المكرمة، دعمه لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن هانز جروندبرج، للتوصل إلى الحل السياسي الشامل وفقاً للمرجعيات الثلاث..مشيداً بتمسك الحكومة اليمنية بتجديد الهدنة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة في اليمن.

ودعا المجلس الوزاري، الأطراف اليمنية إلى التنفيذ الكامل للالتزام بمجموعة التدابير التي توصلت إليها والتي أعلن عنها المبعوث الأممي في 23 ديسمبر 2023م، شاملة تنفيذ وقف إطلاق نار شامل يشمل عموم اليمن، وإجراءات لتحسين الظروف المعيشية، والانخراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة.

وثمن المجلس الوزاري، جهود الأمم المتحدة، لاستمرار الهدنة القائمة منذ أبريل 2022م.. داعياً إلى اتخاذ موقف حازم تجاه ممارسات الحوثيين التي تتعارض مع جهود الأمم المتحدة ودول المنطقة لإحلال السلام في اليمن.

كم عبر المجلس الوزاري في البيان الختامي، عن القلق البالغ إزاء استمرار تطورات الأحداث في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن..مشدداً على أهمية خفض التصعيد للمحافظة على أمن واستقرار المنطقة، واحترام حق الملاحة البحرية فيها، وفقاً لأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، مديناً استمرار التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لليمن، وتهريب الخبراء العسكريين والأسلحة إلى ميليشيات الحوثي، في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن 2216 و 2231 و 2624.

وأشاد المجلس الوزاري، بدور سلطنة عمان في إطلاق المحتجزين من طاقم السفينة (جالاكسي)..داعياً المجلس جماعة الحوثي، إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين من الموظفين العاملين في الأمم المتحدة، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية الأخرى، باعتباره مخالفة لقواعد القانون الدولي والأعراف الدبلوماسية.

ورحّب المجلس الوزاري بنتائج الاجتماع (22) للجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية، بمشاركة دول المجلس، والجمهورية اليمنية، وصناديق التنمية الوطنية والإقليمية، والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق أوبك للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتمكين الجمهورية اليمنية من استكمال تنفيذ المشاريع التنموية ذات الأولوية، وتقديم الخدمات الأساسية للشعب اليمني.

وأشاد المجلس الوزاري بالدعم الاقتصادي الجديد الذي قدمته المملكة العربية السعودية، لليمن، بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، المتضمّن وديعة بقيمة 300 مليون دولار في البنك المركزي اليمني، تحسيناً للوضعين الاقتصادي والمالي، و 200 مليون دولار أمريكي دعماً لمعالجة عجز الموازنة اليمنية، من إجمالي 1.2 مليار دولار، عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن، ودعم مرتبات وأجور ونفقات التشغيل، ومساعدة الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، بهدف إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي في الجمهورية اليمنية، وتعزيز وضعية المالية العامة، وتنمية وبناء قدرات المؤسسات الحكومية، وتعزيز حوكمتها وشفافيتها، وتمكين القطاع الخاص من دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، بما يؤدي إلى وضع الاقتصاد الوطني في مسار أكثر استدامة، ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعزيزاً لميزانية الحكومة اليمنية، ودعم البنك المركزي اليمني..مثمناً المجلس الوزاري حرص المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستقرار والنماء للشعب اليمني.

ورحّب المجلس الوزاري بالاتفاقية الثنائية للترتيبات المالية التي وقعها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والجمهورية اليمنية، لاستئناف إطلاق تمويلات دولة الكويت لبرامج التنمية في اليمن، وتخفيف أعباء المديونية المستحقة على اليمن، بإعادة جدولة سداد الفوائد والاقساط المتأخرة، والمساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية في قطاعات الزراعة، والري، والنقل، والاتصالات، والطاقة، والصناعة، والمياه، والصرف الصحي، بالإضافة إلى قطاعي الصحة، والتعليم، وبما يساعد الحكومة في مواجهة الأعباء الاقتصادية والمالية الطارئة التي فاقمتها هجمات الميليشيات الحوثية على المنشآت النفطية، وخطوط الملاحة الدولية.

كما أشاد المجلس الوزاري، بالإنجازات التي حققها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وبالدعم الإنساني الذي يقدمه مكتب تنسيق المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة من مجلس التعاون للجمهورية اليمنية، وبما تقدمه كافة دول المجلس من مساعدات إنسانية وتنموية لليمن.. منوهاً بالمشاريع والبرامج التنموية والحيوية التي ينفذها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، التي بلغت (263) مشروعًا ومبادرة تنموية في (7) قطاعات أساسية، تمثلت في التعليم، والصحة، والمياه، والطاقة، والنقل، والزراعة والثروة السمكية، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية، إضافة إلى البرامج التنموية، والدعم المالي لموازنة الحكومة اليمنية ودعم مرتبات وأجور ونفقات التشغيل، والأمن الغذائي في اليمن.

واشاد بجهود المشروع السعودي لنزع الألغام (مسام) لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام الذي تمكن من نزع (480.526) لغماً وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة، وتطهير (64.691.637) متراً مربعاً من الأراضي في اليمن، كانت مفخخة بالألغام والذخائر غير المنفجرة زرعتها الميليشيات الحوثية بعشوائية وأودت بالضحايا الأبرياء من الأطفال والنساء وكبار السن.

في بيان الجمهورية اليمنية الذي ألقاه مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة:

تصنيف الميليشيات الحوثية منظمة إرهابية خطوة هامة لمواجهة تهديداتها

نيويورك / سبأ

اكدت الحكومة اليمنية ان إعلان وزارة الخارجية الأمريكية دخول تصنيف المليشيات الحوثية كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO) حيز النفاذ، هو قرار يمثل خطوة هامة لمواجهة التهديدات التي تشكلها هذه المليشيات الإرهابية المدعومة من النظام الايراني والتي استهدفت أفعالها الإرهابية المدنيين والبنية التحتية في اليمن والدول المجاورة وكذا السفن التجارية في البحر الأحمر وسلامة الملاحة وطرق التجارة الدولية.

جاء ذلك في بيان الجمهورية اليمنية الذي القاه مندوب اليمن الدائم لدى الامم المتحدة، السفير عبدالله السعدي، في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن الدولي التي عقدت اليوم، حول الحالة في الشرق الأوسط (اليمن).

واشار البيان الى انه في ظل استمرار الصراع الذي يدخل عامه الحادي عشر يقف اليمن اليوم على مفترق طرق، حيث يتطلع الشعب اليمني الصابر الى السلام المنشود، وانهاء معاناته التي استمرّت طويلاً..لافتا الى ان آمال وتطلعات اليمنيين وانتصار ارادتهم لم يُكتَب لها النجاح او تتحقق بسبب النهج المدمّر للميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران ورفضها لكل الجهود والمساعي الإقليمية والدولية لتحقيق السلام وتهربها المستمر من استحقاقاته، عبر تصعيدها وتحشيدها العسكري على مختلف الجبهات، وخروقاتها لكل الالتزامات ومخططاتها بالعودة الى مربع الحرب الشاملة وإغراق اليمن في ازمة إنسانية غير مسبوقة.

وجدد البيان، تأكيد حرص مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية على التعاطي الإيجابي مع كافة المبادرات والجهود الإقليمية والدولية وجهود الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص الى اليمن، للوصول الى تسوية سياسية للأزمة اليمنية وإنهاء هذه الحرب المدمرة استناداً الى مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن 2216، الذي يمثّل ركيزة أساسية وخارطة طريق لمعالجة الازمة.

واكد البيان، ان تحقيق السلام العادل والشامل والمستدام في اليمن يتطلب دعماً دولياً وخلق شراكة استراتيجية تترجم الى خطوات عملية لدعم جهود الحكومة اليمنية، وإنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة، وبسط سيطرتها على كامل التراب اليمني، وضمان امن البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وتحويله من مصدر تهديد الى جسر للسلام كما كان عبر التاريخ، وتنفيذ قرارات حظر تدفق الأسلحة من النظام الإيراني الى الميليشيات الحوثية لأن ذلك يشكل مصدر تهديد للأمن والسلم الإقليمي والدولي واطالة امد الصراع ومفاقمة الازمة الإنسانية لليمنيين.

وبشأن التصنيف الأمريكي، أكد البيان دعم الحكومة اليمنية الكامل له كأداة فعالة للحد من الدعم المادي والمالي لهذه المليشيات..مجدداً دعوة الحكومة للمجتمع الدولي لاتخاذ خطوات مماثلة لتجفيف مصادر تمويل الحوثيين وتسليحهم وتعزيز الجهود الرامية لاستعادة الاستقرار وإحلال السلام في اليمن.

واشار البيان الى تأكيد الحكومة اليمنية على التزامها واستعدادها الكامل للتعاون مع الشركاء في المجتمع الدولي لضمان تنفيذ هذا القرار بما يخدم مصالح الشعب اليمني، ويعزز السلام والأمن في المنطقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه متطلبات هذا التصنيف نحو اهدافه الرئيسية في تفكيك بنية الميليشيات الحوثية الإرهابية دون الاضرار بمصالح المواطنين، والمساعدات الاغاثية والواردات الغذائية والأنشطة التجارية، والتخفيف من أي آثار سلبية تنعكس على الوضع الإنساني.

وتطرق البيان، الى التحديات الهائلة التي تواجهها الحكومة.. موضحاً ان هذه التحديات ذات ابعاد اقتصادية وإنسانية واجتماعية ومؤسسية بسبب الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية الإرهابية وأدت الى خسارة اليمن أكثر من نصف دخله القومي بما يعادل 250 مليار دولار، وتدهور العملة الوطنية وارتفاع معدل التضخم التراكمي وارتفاع نسبة البطالة الى 80 بالمائة..مؤكداً ان الحكومة اليمنية تبذل جهوداً كبيرة لمواجهة هذه التحديات ووضع الأولويات العاجلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والقدرة على الصمود ووضع خطط قصيرة الاجل لإيقاف التدهور في الوضع الاقتصادي والإنساني وإرساء أسس التنمية الاقتصادية وتعزيز الحوكمة وصمود القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، أشار البيان الى تطلع الحكومة الى مضاعفة الدعم من قبل المجتمع الدولي وشركاء اليمن في التنمية وإعادة توجيهه بحسب الأولويات في المجالات الاقتصادية والتنموية والإنسانية والخدمية واهمية البناء على نتائج الاجتماع الوزاري رفيع المستوى الذي عقد في نيويورك مطلع هذا العام لدعم جهود الحكومة اليمنية وما قدمه من رسائل دعم اقتصادية وسياسية للحكومة واصلاحاتها ورؤيتها للتعافي الاقتصادي والمسارات الخمس الرئيسية التي تضمنتها هذه الرؤية، مما يؤدي الى مواجهة التحديات القائمة ومعالجتها.

وثمن البيان عالياً الدعم المقدّم من الاشقاء في المملكة العربية السعودية للشعب اليمني وحكومته في مختلف المجالات في هذه المرحلة الاستثنائية والصعبة، وكذلك دعم كل الاشقاء والأصدقاء للتخفيف من المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني.

ورحب البيان بالوحدة التي اظهرها مجلس الامن من خلال إدانته الشديدة للاحتجازات التعسفية المستمرة لموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن ومنظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية ودعوته بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين..مؤكدا على أهمية ممارسة الضغط على الميليشيات الحوثية واتخاذ إجراءات صارمة لوقف انتهاكاتها والإفراج الفوري دون قيد او شرط عن كافة المختطفين والمحتجزين.

وجدد البيان التذكير بتحذير الحكومة اليمنية من ان هذه الميليشيات لن تتوقف عن ابتزاز المجتمع الدولي والإنساني وستقوم بالمزيد من هذه الاعتقالات والانتهاكات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني ولن تتوقف عن إساءة معاملة المحتجزين قسراً في سجونها..مطالباً بنقل مقرّات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن الى العاصمة المؤقتة عدن لضمان بيئة آمنة ومستقرة للعمل الإنساني والاغاثي دون أي عوائق، والحد من عمليات النهب التي تمارسها الميليشيات الحوثية وتسخير المساعدات لصالح ما يسمى المجهود الحربي لاستمرار حربها ضد الشعب اليمني.

وتطرق البيان الى تصاعد انتهاكات الميليشيات الحوثية بحق المرأة في الوقت الذي تستعرض فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأسبوع القادم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين خلال اعمال الدورة الـ69 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة.

وقال «عملت الميليشيات الحوثية على تدمير كل الإنجازات التي تحققت للنساء اليمنيات، حيث تواصل هذه الميليشيات انتهاكاتها الجسيمة وجرائم الاختطاف والاعتقال لمئات النساء اليمنيات وحرمانهن من حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والزج بهن في المعتقلات والسجون السرية، وتلفيق التهم الكيدية، وممارسة شتى صنوف الابتزاز والتعذيب النفسي والجسدي، والتحرش والاعتداء الجنسي على خلفية نشاطهن السياسي والإعلامي والحقوقي، وحرمانهن من المشاركة السياسية للإسهام في بناء وتنوير المجتمع اليمني».

وقدم البيان مثالاً على هذه الجرائم وهو مأساة رباب المضواحي التي اختطفتها الميليشيات الحوثية منذ تسعة أشهر، وتوفّيت منذ أيام والدتها قهراً وحزناً على احتجاز ابنتها واخفائها قسرا.

واكد البيان ان هذه المأساة هي امتداد للممارسات الاجرامية بحق المدنيين الابرياء في مناطق سيطرة هذه الميليشيات..مشيراً إلى أن هذه الجريمة ليست مأساة فردية فقط بل تمثّل سياسة ممنهجة ونموذجاً صارخاً للجرائم التي تمارسها هذه الميليشيات عبر الاختطاف والتعذيب وإرهاب العائلات بوسائل مختلفة مما أدى الى وفاة العديد من الأمهات قهراً وحزناً على مصير أبنائهن وبناتهن في سجون هذه الميليشيات في ظروف غير إنسانية في انتهاك صارخ لقانون حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات..

التقى رئيس مجلس..

وركز الاجتماع على الاجراءات الحكومية المتخذة للتعاطي مع قرار تصنيف المليشيات الحوثية منظمة ارهابية اجنبية، والاستثناءات والتراخيص المعتمدة لضمان استمرار تدفق المساعدات الاغاثية، واحتواء التداعيات الانسانية المحتملة للقرار الذي دخل حيز التنفيذ الثلاثاء.

وجدد الاجتماع التزام الحكومة بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي لتخفيف آثار قرار التصنيف على المواطنين، والمؤسسات، والمنشآت الوطنية، وفي المقدمة القطاع المصرفي.

وفي اتجاه اخر التقى فخامة الرئيس، رئيس مجلس النواب الشيخ سلطان البركاني، وعضوي هيئة رئاسة المجلس، محمد الشدادي، ومحسن باصرة، للتشاور حول مستجدات الاوضاع السياسية، والاقتصادية، والخدمية، والجهود المبذولة للتخفيف من المعاناة الانسانية التي فاقمتها هجمات المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الايراني على المنشآت النفطية وخطوط الملاحة الدولية.

وفي اللقاء، وضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رئيس مجلس النواب، واعضاء هيئة رئاسة المجلس، امام مجمل التطورات على الساحة المحلية، والسياسات والتدابير الحكومية المتخذة للوفاء بالالتزامات الحتمية للدولة، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين، واستدامة الخدمات الاساسية، وتعزيز جهود استعادة المؤسسات الوطنية، وانهاء انقلاب المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الايراني.

كما عرض فخامة الرئيس نتائج مشاركته في القمة العربية غير العادية التي استضافتها جمهورية مصر العربية، ومؤتمر ميونيخ للأمن الدولي، ولقاءته الاخيرة مع الحلفاء الاقليميين والشركاء الدوليين لحشد الدعم الى جانب الشعب اليمني، وتخفيف معاناته الانسانية، وتحقيق تطلعاته في الامن، والاستقرار، والسلام.

ونوه فخامته في هذا السياق بدخول قرار الادارة الامريكية بتصنيف المليشيات الحوثية منظمة إرهابية أجنبية حيز النفاذ، مجددا التزام الحكومة باتخاذ كافة الاجراءات المنسقة مع المجتمع الدولي لتوجيه متطلبات القرار نحو اهدافه الرئيسية والحد من اي انعكاسات سلبية على القطاع المالي، والمصرفي اليمني، ومصالح المواطنين، وضمان تدفق المعونات الاغاثية والواردات الغذائية، والسلعية.

وكان رئيس مجلس القيادة الرئاسي، استمع الى احاطة من رئيس مجلس النواب، بشأن انشطة المجلس خلال الفترة الماضية، واعمال هيئة رئاسته، ولجانه المختصة في الرقابة على اداء السلطة التنفيذية، والاوضاع العامة في البلاد.

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

اللواء الزُبيدي يبحث..

وجدد اللواء الزُبيدي، الترحيب بالقرار الأمريكي.. معتبراً الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخزانة الأمريكية مؤخراً بفرض عقوبات على قيادات حوثية من الصف الأول انتصاراً للعدالة جراء الجرائم التي اقترفوها بحق الشعب اليمني الأعزل منذ إشعالهم الحرب العبثية في العام 2015.

وأكد اللواء الزُبيدي في السياق، أن تصنيف المليشيات الحوثية كمنظمة إرهابية أجنبية هو بداية النهاية للإرهاب الذي تمارسه تلك المليشيات في البر والبحر.. مشدداً على أهمية التنسيق بين الشركاء الإقليميين والدوليين لإنفاذ قرار التصنيف على الواقع بما من شأنه ردع إرهاب المليشيات وتدمير قدراتها العسكرية المهددة للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

أقام مأدبة إفطار..

على مستوى المحافظات المحررة، ونتائج اللقاء السنوي للإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفروعها بالمحافظات المنعقد في يناير المنصرم بمدينة المكلا، وابرز الصعوبات والعوائق التي تواجه سير العمل في الإدارة، والتدخلات المطلوبة لمعالجتها وإصلاحها.

وأشاد عضو مجلس القيادة الرئاسي، بالجهود الكبيرة التي تبذلها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في التصدي لآفة المخدرات التي باتت تشكل خطراً دخيلاً على المجتمع.. مثمناً النجاحات التي حققتها الإدارة في ضبط العديد من القضايا خلال الفترة الماضية.

وأكد اللواء الركن البحسني، حرص مجلس القيادة الرئاسي، على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفروعها بالمحافظات.. مشدداً على أهمية مضاعفة الجهود وتعزيز التنسيق المشترك بين الأجهزة الأمنية، لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وحماية المواطنين من آثارها السلبية، لما تمثله من تهديد للأمن والسلم الاجتماعي.

الى ذلك أقام عضو مجلس القيادة الرئاسي، مأدبة إفطار رمضانية للمسؤولين في السلطة المحلية بمحافظة حضرموت، والسلطة القضائية، وقيادة المنطقة العسكرية الثانية، والأمن والشرطة، والعلماء والدعاة، لتعزيز أواصر التواصل بين مختلف قيادات الدولة في حضرموت.

وخلال المأدبة التي حضرها محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي، وعدد من وكلاء المحافظة، وقائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء الركن طالب بارجاش، والمدير العام للأمن والشرطة بساحل حضرموت العميد مطيع المنهالي، وعلي الكثيري، والعميد الركن سعيد المحمدي، تبادل اللواء البحسني التهاني والتبريكات مع الحاضرين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.. سائلا الله أن يعيده وقد تحقق للشعب اليمني تطلعاته في إنهاء الانقلاب واستعادة الأمن والاستقرار، وأن تنعم الأمتين العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

وتبادل عضو مجلس القيادة الرئاسي، مع المسؤولين الأحاديث الودية حول مستجدات الأوضاع على الساحة الوطنية والإقليمية..مستعرضًا الجهود المبذولة لتعزيز الأمن والاستقرار، والدور الذي يضطلع به مجلس القيادة الرئاسي للحد من تداعيات الحرب التي شنتها ميليشيات الحوثي الإرهابية.

وأكد اللواء البحسني على أهمية توحيد الجهود وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات لتعزيز الأداء الخدمي والتنمية في حضرموت، بما يلبي تطلعات المواطنين في ظل الظروف الراهنة.

تنظيم أمسية رمضانية للأطباء بهيئة مستشفى سيئون العام

شارك في إفطار..

الأوقاف والإرشاد وبحضور الوزير الدكتور محمد شبيبة.

وأكد طارق صالح، أن الوعي يمثل أهم مفاتيح النصر ضد مليشيات الحوثي الإرهابية..مشيراً إلى أنها تعتمد على بث الفرقة بين اليمنيين لإضعافهم والسيطرة عليهم ومن ثم قمعهم بالحديد والنار.

وشدد نائب رئيس مجلس القيادة، على ضرورة تسليح المقاتلين والمجتمع بالعقيدة الصحيحة، للحيلولة دون اختراقهم من قبل هذا الفكر المدمر..لافتاً الى أن الخطباء يتحملون مسؤولية تشكيل وعي المجتمع وحمايته من الفكر الدخيل الذي تبثه مليشيا الحوثي.

وأوضح طارق صالح، أن المليشيا المدعومة من النظام الإيراني، دأبت على تزييف وتحريف الحقائق لجعلها تتماشى مع ادعاءاتها الباطلة، بل وصلت لمستوى تحريف التفسيرات القرآنية.. مشيراً إلى أن المليشيا نظمت- خلال الفترة الماضية- نحو 200 ألف دورة ثقافية لعناصرها في وزارة الداخلية بهدف "غسل أدمغتهم" وتحويلهم إلى قنابل موقوتة.

وحث نائب رئيس مجلس القيادة ، الخطباء والوعاظ، على البقاء يقظين لمنع تمدد هذا الفكر الضال، وتعزيز ثقافة التكافل الاجتماعي والتعاون بين الناس في ظل الظروف الراهنة.

وفي سياق متصل، أشار طارق صالح إلى أهمية تعاون المجتمع مع الأجهزة الأمنية..مؤكداً أن الأمن منظومة متكاملة يشكل المواطن جزءًا أساسيًا منها..مشيداً في ذات الوقت بالاستقرار الذي يشهده الساحل الغربي بفضل جهود رجال الأمن وتعاون المجتمع.

وجدد طارق صالح الإشارة إلى مزاعم الحوثيين حول "نصرة غزة"..لافتاً إلى أنها كانت مجرد "شعارات" للهروب من الضغط الشعبي والتغرير بالناس للزج بهم في الجبهات.. مضيفًا أن المليشيا ستواصل المزايدة لكن هذه المرة باسم العقوبات الدولية.

وقال "نحن لا نعتمد على العقوبات، بل على الله وعلى رجالنا في الميدان وعدالة قضيتنا وكلمتنا الواحدة".. مؤكداً أن الساحل الغربي سيكون سندًا لكل جبهات الجمهورية في معركة واحدة ضد الحوثيين..مستبعدًا أي سلام مع هذه المليشيات التي نكثت بكل الاتفاقات منذ عقدين.

ودعا طارق صالح، إلى عقد لقاءات دورية للخطباء والوعاظ والعلماء والمرشدين لتطوير أنشطة الوعي وتوحيد الكلمة.

من جهة أخرى أحيا نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، ملتقى نظمته دائرة الإعلام والثقافة والإرشاد في المكتب السياسي، لـ200 من مشاركي التواصل الاجتماعي والصحفيين من أبناء الساحل الغربي في مديريات محافظتي تعز والحديدة.

وأعرب طارق صالح عن سعادته بهذا الجمع، مؤكدًا قيمة التواصل الاجتماعي في سياق المعركة الوطنية التي يخوضها الشعب اليمني لاستعادة دولته ودفن خرافة الولاية وبتر الذراع الإيرانية.

وأقيم الحدث في أجواء رمضانية، بمشاركة أبناء ذو باب المندب والوازعية وموزع والمخا والخوخة وحيس.

وأكد الحضور أهمية بناء جسور تواصل دائمة بين الفاعلين والمؤثرين في المناطق المحررة، بهدف تقوية الجبهة الداخلية وتوحيد وجهات النظر وتوجيه الجهود فيما يخدم الهدف الأسمى المتمثل في هزيمة الانقلاب واستعادة الدولة.

وجاءت الفعالية ضمن سلسلة من المبادرات التي تقودها الدائرة الإعلامية للمكتب السياسي، التي تسعى إلى تعزيز الروابط بين المجتمعات المحلية والإعلاميين والمؤثرين في المناطق المحررة.

وفي سياق آخر أفرجت الأجهزة الأمنية في محافظة الحديدة عن أربعة ممن غررت بهم مليشيا الحوثي الإرهابية للعمل في نقل المعلومات ومحاولة تهريب بحرية.

وقال مدير أمن الحديدة العميد نجيب ورق؛ إن توجيهات من نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، قضت بالإفراج عن أربعة من المغرر بهم، بموجب ضمانات من مشايخ وأعيان مناطق المفرج عنهم بأن يعودوا مواطنين صالحين.

وأكد ورق أن العيون الساهرة على حماية الجبهة الداخلية في الساحل الغربي لا تغفل وقادرة على الوصول إلى كل من تسول له نفسه التعامل مع مليشيا الحوثي الإرهابية.

وشمل الإفراج كلاً من: "رمزي حمود عبدالله سيف الحمادي، محمد حسن سالم أحمد مطر، هايل سلام عبدالكريم راجح الشجري، حافظ علي لحجي محمد الوجيه".

وأبدى المفرج عنهم كامل الندم عن تعاملهم مع مليشيا الحوثي الإرهابية، مؤكدين عدم عودتهم إلى أي تعامل مع المليشيا الإرهابية.

رئيس الوزراء في أمسية..

مشاورات عدن، والتي تضم نخبة من أبرز كوادر العاصمة المؤقتة عدن من السياسيين، والقضاة، والأكاديميين ورجال الأعمال، حيث جرى تبادل النقاش والآراء حول الجوانب التشاركية للنهوض بمدينة عدن، والأفكار المقترحة لتجاوز التحديات القائمة، وما يمكن ان يقدمه المجتمع المدني لدعم جهود وخطط الحكومة في هذا الجانب.

وجدد الدكتور أحمد عوض بن مبارك، التأكيد على ان الحكومة ليست بعيدة عن هموم المواطنين ومشاكلهم وقضاياهم وتتفهم معاناتهم وتعمل بأقصى الجهود والإمكانات المتاحة على حلها رغم كل التحديات التي فرضتها الحرب الاقتصادية لمليشيا الحوثي الإرهابية.. متعهداً بالانتصار لقضايا المواطنين، والتعويل على المساندة المجتمعية وخلق شراكات فاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من اجل تحقيق ذلك.

ووضع دولة رئيس الوزراء، رئيس وأعضاء مجموعة مشاورات عدن، في صورة شاملة للأوضاع العامة على مختلف المستويات ورؤية الحكومة واولوياتها للتعامل مع التحديات القائمة وفي مقدمتها التعامل مع تراجع سعر صرف العملة الوطنية واستقرار الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه.. متطرقاً الى المسارات الخمسة الرئيسة التي يتم العمل عليها ومستوى تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية، والإرادة الكاملة في المضي بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وتحدث المشاركون والمشاركات في الأمسية، معبرين عن تقديرهم لحرص رئيس الوزراء على تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني، واهمية الالتفاف حول الحكومة لتنفيذ رؤيتها واصلاحاتها لتجاوز التحديات القائمة.. لافتين الى اهداف مجموعة مشاورات عدن وما نفذته من أنشطة واجتماعات منذ تأسيسها قبل خمسة أعوام لمناقشة وتحليل المعوقات والتحديات المختلفة التي تواجه مدينة عدن وتقديم مقترحات عملية لتعزيز الامن والاستقرار وتوفير الخدمات.

حضر الأمسية، مستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان، والمدير التنفيذي للفريق الفني لرئيس الوزراء جمال بن غانم.

14 أكتوبر
تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - العاصمة عدن

نائب رئيس مجلس الادارة - نائب رئيس التحرير
الحامد عوض الحامد

مدير التحرير
زكريا السعدي

نائب مدير التحرير
مروان صالح الجنزير

سكرتير التحرير
عادل خدشي

مدير الاخراج
محمد الصوفي

عدن المعلا شارع الصعيدي
بريد الصحيفة: 14october1968@gmail.com
الإعلانات: تلفون/ فاكس: 02-248050
البريد الإلكتروني: adv.14october1968@gmail.com